## برنامج تدريبي حول إدارة الحالة للأخصائيين الاجتماعيين

نظمت إدارة الخدمة الاجتماعية والصحة المدرسية بوزارة التربية والتعليم، وبالتعاون مع منظمة «اليونسيف»، برنامجًا تدريبيًا متخصصًا بعنوان "إدارة الحالة للأخصائيين الاجتماعيين" بطرابلس، وذلك ضمن جهود تعزيز قدرات الكوادر العاملة في مجال الحماية الاجتماعية.

حيث استهدفت المبادرة عددًا من الأخصائيين الاجتماعيين من المراقبات التعليمية، وتناول التدريب المفاهيم الأساسية لإدارة الحالة، وآليات التقييم والمتابعة، وإعداد خطط التدخل المهني، إضافة إلى مهارات الإحالة والتنسيق بين الجهات المعنية لضمان تقديم خدمات متكاملة للمستفيدين بمهنية عالية.

## بحث سبل التعاون لدعم وتمكين المرأة في ليبيا

بحثت وزيرة الدولة لشؤون المرأة، المهندسة «رندة غريب»، مع ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «صوفي كيمخادزي»، سبل التعاون في تنفيذ الخطة الوطنية الاستراتيجية لدعم وتمكين المرأة، بما يسهم في تطوير برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي، ودعم مشاركة المرأة في مسارات التنمية وصنع القرار، وذلك في إطار تعزيز التعاون المشترك ودعم جهود تمكين المرأة الليبية.. وأكدت «غريب» على أهمية تعزيز دور المرأة الليبية في القطاع الحكومي، ودعم مسارات الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي، مع التركيز على الفئات الأكثر احتياجًا مثل الأرامل والمطلقات وذوات الإعاقة وذوات الدخل المحدود وفاقدات السند. وأوضحت أن هذه الجهود ستولي اهتمامًا خاصًا بالمناطق صعبة الوصول، بما يضمن تحقيق العدالة في تقديم الخدمات وفرص التمكين والتنمية في مختلف المناطق الليبية.

قضية/ آمنة رحومة

**الليل أصبح بالنسبة لي مساحة تفكير طويلة أراجع فيها كل احتمالات «القادم»**

في ظل ضبابية تشريعية

# الليبيات المتزوجات من الأجانب .. مستقبل مظلم وحاضر قلق

– تقول (ع، ق): فعلاً، بتعاون أحد الجيران وزوجته تزوجت، وبدأت مرحلة جديدة تماماً، وهي أن أصبح زوجة، وأنجبت ثلاثة أبناء وبنتاً، وأصبحوا محور حياتي، ولم يعد العالم الخارجي مهماً كما كان، بل أصبح كل تفكيري منصباً عليهم، وزوجي كان يعمل في ليبيا، واستطاع خلال سنوات أن يجمع مالاً جيداً، بينما كنت أنا أواصل عملي في التنظيف دون توقف، وكنت أعيش بين العمل والبيت والمسؤولية، ولم تكن الحياة سهلة أبداً، ولكنني كنت أرى في أطفالي سبباً للاستمرار حتى يعيشوا حياة كريمة، وكنت أؤمن أن كل تعب اليوم سيمنحهم حياة أفضل غداً.

وبعد سنوات من العمل المشترك، ومع ما جمعناه أنا وزوجي، إضافة إلى نصيبي المتبقي من الميراث، استطعت شراء منزل، وكان ذلك بالنسبة لي لحظة مهمة شعرت فيها أنني أخيراً أمتلك شيئاً ثابتاً، وتم تسجيل المنزل باسمي باعتبار أن زوجي أجنبي ولا يمكنه التملك.

– وتوضح (ع، ق) قائلة: في تلك اللحظة لم أفكر كثيراً في التفاصيل القانونية، كنت فقط أريد أن أضمن مكاناً لأبنائي، واعتقدت أن البيت أصبح ضماناً لي ولهم، ولكن الأيام أثبتت لي عكس ذلك، فأنا أعاني من مرض السكري، وزوجي تعرض لإصابة عمل جعلته شبه مقعد داخل المنزل، وأصبحت المسؤولية أكبر عليّ، ولم يعد هناك من يساعدني كما كان سابقاً، وصرت أنا من يدير كل شيء تقريباً .. كما أن الضغوطات التي أمر بها لم أعد أنام ليلاً بشكل طبيعي، فالليل بالنسبة لي أصبح مساحة تفكير طويلة أراجع فيها كل احتمالات المستقبل، وكثيراً ما أفكر في أبنائي والبيت والمرض وما يمكن أن يحدث إذا غبت أنا أو زوجي، وما يزيد هذا القلق هو التوتر العائلي المستمر مع إخوتي، فالعلاقة بينهم وبين أبنائي وصلت إلى مرحلة صعبة.

– وتسرد (ع، ق) بحزن: في أكثر من مرة سمعت كلمات لم أكن أتخيل أن تُقال، مثل: (كان تموتي أحسلك)، وكأن وجودي أصبح عبئاً عليهم، رغم أنني لم أتعبهم طيلة فترة حياتي، وخاصة بعد أن أخذت نصيبي من الميراث، والذي كان أقل بكثير. ولم يتوقف الأمر عندي، بل وصل إلى أبنائي، فغالباً يقال لهم: كان (أمكم تموت ما تحلموش تقعدوا فيها، ليبيا توا أنوركم، والحوش هذا لينا). وهذه الكلمات لم تكن مجرد خلاف، بل كانت تهديداً مباشراً لمستقبل أطفالي، وكأن البيت الذي بنيته سيصبح فجأة خارج أيديهم، وأكبر مخاوفي اليوم ليست المرض، بل أن يضيع مستقبل أبنائي بعدي، وأكثر ما أفكر فيه هو ابنتي، نقطة ضعفي، لأنها الوحيدة بينهم التي أخاف أن تضيع من بعدي، وأخشى أن تعيش نفس الصراع الذي عشته أنا، والمشكلة الأكبر أن أبنائي لا يحملون الجنسية الليبية رغم أنهم ولدوا وعاشوا هنا، وهذا يجعل وضعهم القانوني ضعيفاً.

يتبع

## اشراقة

عاطف خترش

### مُقارنة الأجيال

عادةً عندما تصدر أفعال مُشينة من بعض صغار السن، أو بالأحرى من هم مواليد الألفية أو التسعينات، سواءً على أرض الواقع أو من خلال الواقع الافتراضي المتمثل في وسائل التواصل الاجتماعي بتنوع تطبيقاتها، ومشاهدة بعض التصرفات المنافية للآداب العامة من ألفاظ نابية، وطريقة لباس دخيلة على المجتمع الليبي، وتقليد مجتمعات أخرى في زيِّهم الشعبي، أو حتى حلاقة الشعر المثيرة للجدل، ففي هذه الحالة يتم طرح التساؤلات بين أفراد المجتمع وفتح أبواب الحوارات، سواءً في المناسبات الاجتماعية أو من خلال طوابير المصارف أو المخبز إلخ، وتبدأ المقارنة من أجيال الستينات والسبعينات والثمانينات الذي يُطلق عليه الجيل الذهبي، فيبدأ مواليد هذه الأجيال بسرد العادات والتقاليد التي تربوا عليها، والآداب العامة في الشوارع الليبية من كِلا الجنسين، والكفة تميل نحو هذه الأجيال التي ذُكرت مؤخراً، باستخدام الوازع الديني وترسيخ مبدأ الاحتشام وفرض الاحترام وعدم الخروج عن المألوف.. وفي حقيقة الأمر، ولعلَّ هذا ما يطفو فوق السطح، وهو ما يتم تداوله وتتناوله وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية، لأنه بطبيعة الحال العالم كله بين أيدينا، وتتم مشاهدة البثوث المباشرة التي تحمل في طياتها القذف والسب والألفاظ النابية والعُري. ومن زاوية أخرى، عندما تتم طرح هذه المقارنة، يبدأ المتكلمون من أجيال الستينات والسبعينات والثمانينات باستذكار المراحل الدراسية وكيفية احترام المعلمين والمعلمات، وشرح الاحترام المتبادل بين الجيران وتبادل الأكل في المناسبات الدينية، مشيدين بأنه حتى الجار يُربِّي والمعلم يُربِّي، ليس الوالدين فقط، كذلك مستشعرين بقساوة الزمن تلك الفترة التي تخلو من وسائل الترفيه الإلكترونية، وانعدام الاتصال وعدم توفر الهاتف المحمول، بل ممارسة الألعاب اليدوية التي يكون فيها إبداع وابتكار، بعكس ما هو يجري الآن من الاستعانة بالذكاء الاصطناعي مؤخراً في كل شيء، في العمل، في الدراسة، في الترفيه، في الخداع، في الغش، في افتعال المشاكل.

مقارنة الأجيال، فكل منهما يرى في نفسه هو الجيل الأجمل والأروع، من اعتاد على الشيء الجاهز بدون متاعب ومشقة، ومن يرى في المتاعب والمشقة لذة ومُتعة للحصول على المراد بالرغم من قلة الإمكانيات. وعلاوة على ذلك، يدخل هذه المعادلة وهذه المقارنة الطابع الأخلاقي كإخلاص النية والطيبة والحنان والتضافر بين الجميع، وهذا ما قلَّ نوعاً ما في الآونة الأخيرة، وهذا ما يتم تداوله للجمهور والرأي العام، سواءً من الجرائم بمختلف درجات الإجرام ومن مرتكبي هذه الجرائم. وفي ذات السياق، هنالك جرائم يطغى فيها انعدام الإنسانية والفُحش والتوحُّش، وهنا بيت القصيد حين تتجرد الإنسانية من الأشخاص، والتصاق هذه الجرائم التي تكاد توصل لحد الكوارث بالأجيال الأخيرة، حتى الطباع قد انجرفت نحو السلبية ونحو الاضمحلال.

أبناؤنا فلذات أكبادنا، نكرّس حياتنا لأجلهم، ولا ندخر جهداً في توفير احتياجاتهم، ونسعى بكل ما أوتينا من قوة لحمايتهم ورعايتهم، ومرافقتهم في كل تفاصيل حياتهم. نعلمهم، نرشدهم، ونحذّرهم من مخاطر العالم الخارجي، خاصة التعامل مع الغرباء، ونغرس فيهم الحذر والوعي منذ الصغر.

لكن، وفي خضم هذا الحرص، قد يغيب عنا أمر بالغ الخطورة، أن الخطر لا يأتي دائماً من الخارج، ولا يكون بالضرورة من شخص غريب. أحياناً يكون قريباً جداً، لدرجة أننا لا نراه، ولا نشعر به، ولا يخطر لنا حتى أن نحذّر أبناءنا منه.

هذه ليست دعوة للتشكيك في من حولنا، بقدر ما هي دعوة لفتح أعيننا على حقيقة مؤلمة، أن الثقة المطلقة، خاصة مع الدائرة القريبة، قد تتحول دون قصد إلى ثغرة خطيرة. فكثير منا يمنح أبناءه مساحة تعامل مفتوحة مع أشخاص نعتقد أننا نعرفهم جيداً، ونطمئن لهم، بل ونراهم حريصين على أطفالنا، بينما قد يكون الخطر كامناً في هذا القرب ذاته.

الأصعب من ذلك، أن الطفل في كثير من الأحيان لا يمتلك الجرأة للتعبير عما يتعرض له من أذى، إما خوفاً، أو خجلاً، أو لعدم إدراكه الكامل لما يحدث. وهذا الصمت قد يخلق آثاراً نفسية عميقة، يصعب علاجها لاحقاً، وتظل ترافقه لفترات طويلة من حياته.

نحن بحاجة لأن نكون أكثر وعياً، وأكثر قرباً، وأكثر إنصاتاً .. فمراحل نمو الأطفال، بما تحمله من تغيرات فسيولوجية ونفسية، تجعلهم أكثر هشاشة، وأقل قدرة على التمييز بين الخطأ والصواب في بعض الأحيان.

الخلاصة التي لا يجب أن نغفل عنها، أن ما نراه بعيداً عنا، وقد لا نلقي له بالاً، قد يكون في الحقيقة أقرب مما نتخيل، وقد يكون هو القشة التي تقصم ظهر البعير.

لذلك، لا يكفي أن نوفر لأبنائنا احتياجاتهم المادية فقط، بل علينا أن نمنحهم الأمان الحقيقي، بالمراقبة الواعية، والمتابعة المستمرة، وطرح الأسئلة، وفتح أبواب الحوار دون خوف أو قيود. يجب ألا نجعل بيننا وبينهم جداراً يعزلهم عنا، بل نقربهم أكثر، ونصغي إليهم، لنفهم عالمهم، وندرك ما يمرون به داخل البيت وخارجه.

أبناؤنا أمانة في أعناقنا، وحمايتهم لا تكون بالخوف فقط، بل بالوعي والقرب والثقة المبنية على المتابعة، لا الإهمال. فبهذا فقط نستطيع أن نكمل رسالتنا كما يجب، ونساهم في بناء جيل سليم، محصن من المخاطر، وخالٍ من الآفات الاجتماعية التي قد تفتك به في صمت.

منال البوصيري

صافرة إنذار

## للوصول إلى بيئة إنتاجية مثالية

إعداد/ محمد جمعة عطية

# السلامة المهنية تقف على رأس أولويات العمل الضماني

## صندوق الضمان الاجتماعي : جوهر رسالتنا يتجاوز جبر الضرر إلى محاولة الحيلولة دون وقوعه

في خضم الحركة اليومية التي لا تهدأ داخل المصانع الكبرى والورش الصناعية ومواقع العمل المختلفة، يقف العامل في قلب العملية الإنتاجية، يقدم جهده ووقته لبناء الاقتصاد وتحريك عجلة التنمية، غير أن هذا العطاء، على أهميته، يظل محفوفاً بمخاطر متعددة قد تهدد سلامته وصحته ما لم تحط بيئة العمل بسياج من الحماية والوقاية، وهنا تتجلى السلامة المهنية لا كخيار ثانوي، بل كضرورة حتمية وكهدف استراتيجي يتصدر أولويات العمل الضماني.

ويؤكد صندوق الضمان الاجتماعي، أن جوهر رسالته لا يقتصر دوره على جبر الضرر بعد وقوعه أو تعويض العامل عند الإصابة، بل يمتد إلى ما هو أعمق وأشمل، الوقاية من الخطر قبل أن يتحول إلى مأساة، والعمل على خلق بيئة عمل آمنة تضمن للعامل أداء واجبه دون أن يكون ثمن ذلك صحته أو حياته.

### إلزام من الواقع

ومن هذا المنطلق يضع الصندوق نصب عينيه هدفاً محورياً يتمثل في إلزام المصانع الكبرى والورش الصناعية وكافة الأنشطة العامة والخاصة باتباع أساليب السلامة المهنية باعتبارها خط الدفاع الأول في مواجهة المخاطر المهنية، فهذا الإلزام لا يأتي من فراغ، بل يستند إلى إدراك عميق بأن الحوادث المهنية مهما بدت فردية فإن آثارها تمتد لتطال الأسرة والمؤسسة والاقتصاد الوطني بأسره.

إن كل إصابة عمل تمثل خسارة مزدوجة، خسارة إنسانية تمس العامل وكرامته واستقراره، وخسارة اقتصادية تتجلى في تعطل الإنتاج وتكاليف العلاج وتعويضات الإصابة، ومن هنا فإن الاستثمار في السلامة المهنية هو في حقيقته استثمار في الإنسان وفي استقرار المنظومة الضمانية وفي استدامة الموارد.

### ترسيخ ثقافة الوقاية

ولتحقيق هذه الغاية يعمل صندوق الضمان الاجتماعي على ترسيخ ثقافة الوقاية داخل بيئات العمل من خلال التأكيد على ضرورة الالتزام الصارم بتعليمات السلامة، وتوفير معدات الوقاية الشخصية، وتطبيق المعايير الفنية والصحية التي تقلل من احتمالات وقوع الحوادث، كما يحرص على تعزيز الرقابة والتوعية حتى تصبح السلامة سلوكاً يومياً لا مجرد تعليمات مكتوبة.

غير أن هذه المسؤولية لا تقع على عاتق جهة واحدة، بل هي مسؤولية مشتركة تتكامل فيها الأدوار، فصاحب العمل مطالب بتوفير بيئة عمل آمنة ومستوفية للاشتراطات، والعامل بدوره مطالب بالالتزام بالتعليمات وعدم التهاون بها، لأن أي إهمال مهما كان بسيطاً قد يفتح الباب لنتائج جسيمة لا سمح الله.. ويشدد الصندوق على أن الالتزام بأساليب السلامة المهنية لا يحد من النشاط الاقتصادي كما قد يظن، بل على العكس يعززه ويمنحه الاستقرار، فبيئة العمل الآمنة ترفع من معنويات العامل وتزيد من إنتاجيته، وتقلل من التوقفات المفاجئة، وتحافظ على الكفاءات البشرية التي تمثل الثروة الحقيقية لأي مؤسسة.

وفي هذا السياق يبرز الدور التوجيهي والرقابي لصندوق الضمان الاجتماعي كأحد أهم الأدوات التي تسهم في تقليل الخسائر والإصابات أثناء العمل أو بسببه، وترسيخ مبدأ أن الوقاية ليست مجرد خيار، بل التزام قانوني وأخلاقي وإنساني.

### منظومة متكاملة

وعطفاً على شواهد من الحياة، فإن السلامة المهنية في بعدها الضماني ليست مجرد إجراءات وقائية، بل هي منظومة متكاملة تهدف إلى حماية الإنسان أولاً، وصون حقه في العمل الآمن، والحفاظ على استقرار المجتمع ككل، فكل إجراء سلامة يطبق هو خطوة نحو تقليل الألم، وكل التزام بالتعليمات هو مساهمة في بناء بيئة عمل أكثر أماناً وعدالة.. وفي النهاية تبقى الحقيقة الأهم أن العامل الذي يغادر بيته صباحاً ليؤدي عمله يجب أن يعود إليه سالماً معافى، لا أن يكون العمل سبباً في فقده أو معاناته.

**الصندوق يسعى لترسيخ ثقافة الوقاية داخل بيئات العمل من خلال التأكيد على ضرورة الالتزام الصارم بتعليمات السلامة**

**حماية العمال وسلامتهم مسؤولية مشتركة تتكامل فيها الأدوار .. بدءاً من صاحب العمل وليس انتهاءً بالجهات الحكومية**